فساد الرأي النحوي في الافعال

أ . د حامد عبد المحسن كاظم الجنابي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية.

م.م عهود صبر راهي
وزارة التربية /تربية القادسية

ملخص البحث

تبوأ الفعل في العربية مكانة بارزة ؛ لأنه يعد ركنا أساسيا من أركان الكلام ، وأصلا من أصول مباني أكثر الكلام، وهو فضلا عن ذلك أهم أجزاء الجملة؛ لأنه قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسندا، وقد عالج البحث بعض المسائل التي اثارت جدلا بين النحويين والتي تخص الفعل بجميع اقسامه الماضي والمضارع والامر ، والتي نعتها النحويون بالفساد.

الكلمات المفتاحية : فساد، اضعاف الرأي، فسَّد، الفعل، مسائل نحوية ، تصدَّى، وصف لحكم نحوي .

Abstract

The verbin Arabic language occupies an outstanding place
This is because , it is essential part of speech , one of many speech strnctures origins , In addition to , it is the most important part of the sentence , because it is the companion of the noun in constituting verb phrase (predicate).

keyword: A - echo- Grammatical issues- verb- mess mess- weaken plnion-Corruption description of the rule of syntactic

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تبوأ الفعل في العربية مكانة بارزة ؛ لأنه يعد ركنا أساسيا من أركان الكلام، وأصلا من أصول مباني أكثر الكلام ، وهو فضلا عن ذلك أهم أجزاء الجملة؛ لأنه قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسندا .

وقد أهتم الباحثون بالفعل، فشغل مساحة واسعة في مباحثهم، فأثيرت فيه مسائل كثيرة جاءت مفرقة لايجمع شتاتها باب، غير أن لها ذكر في ابواب متفرقة حاولنا تحديد مسائلها، وما يعنينا منها تلك التي اثارت الجدل بين النحويين والتي نعتت بالفساد .

لذا وسمنا بحثنا هذا بـ (فساد الرأي النحوي في الافعال) عالجنا فيه المسائل التي حكم عليها النحاة بـ (الفساد) والتي تخص الفعل .

ثم أعقبنا البحث بقائمة روافد البحث التي أعانتنا في الوصول الى ذلك بعدها قائمة مصادر البحث ومراجعه .

نأمل أن نكون قد وفقنا في أبانة تلك المسائل في بحثنا هذا وما التوفيق ألا من عند الله العلي القدير .

وقوع الفعل الماضي حالاً

يرى البصريون أنَّه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلَّا اذا اقترن بـ(قد) أو كان وصفاً لمحذوف، واستدلوا على ذلك بوجهين [١] :

أولهما : أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال ولا يجوز أن يقوم مقامه .

والثاني: يصلح أن يقع موقع الحال ما يصلح أن تأتي معه (الآن) أو (الساعة) وهذا لا يجوز مع الفعل الماضي لأنّ زمانه منقضٍ .

أمّا الكوفيون والأخفش فقد أجازوا مجيء الفعل الماضي حالاً دون تقدير (قد) وذلك بالنقل والقياس[٢] ، فالنقل نحو قوله تعالى: ﴿ النمل القصص العنكبوت الزمر الحديد ﴾ النساء، وقوله تعالى: ﴿العظيم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ يوسف، والقياس فلأنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو (مَررْتُ برجلٍ قاعدٍ ، وبالرجل قاعدا، ومَررْتُ برجل قعد) .

وللزمخشري رأي آخر في قوله تعالى : ﴿ البقرة الحجرات ق الذاريات الطور النجم القمر الرحمن الواقعة الحديد المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة ﴾ البقرة ، حيث قال : ((الواو في قوله (وكنتم أمواتاً) للحال فإن قلت : كيف يصحُّ أن يكون حالاً وهو ماضٍ ولا يقال جئتُ وقام الأمير، ولكن وقد قام إلّا أن يضمر قد ؟ قلْتُ : لم تدخل الواو على كنتم وحده ولكن على جملة قوله (كنتم امواتاً) إلى (تُرجعون) كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم امواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياءً ثم يميتكم بعد هذه الحياة . ثم يحيكم بعد الموت ثم يحاسبكم)) [٣].

وهو بهذا يذهب الى أن (واو) الحال في (وكنتم أمواتاً) لم تدخل على (كنتم) وحده ولكنها دخلت على الجمل الفعلية كلها التي في قوله تعالى : ((وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحيكم ثم إليه ترجعون)) ثم أوّل الجمل الفعلية بجمل إسمية، حتى تكون واو الحال داخلةً على جملة اسمية فلا يحتاج الى تقدير (قد) ، ويبدو أنَّ الزمخشري اعتقد أنَّ جميع الجمل الفعلية مندرجة في الحال [٤].

وقد ردَّ ابو حيان هذا الرأي بقوله : ((ولا يتعين أن تكون جميع الجمل مندرجة في الحال؛ إذ يحتمل أن يكون الحال قوله((وكنتم أمواتاً فأحياكم))

ويكون المعنى كيف تكفرون بالله وقد خلقكم، فعبَّر عن الخلق بقوله تعالى ((وكنتم أمواتاً فأحياكم)) ... ويكون قوله تعالى: ((ثم يميتكم ثم يحيكم ثم إليه ترجعون)) جملاً أخبر الله تعالى بها مستأنفة لا داخلة تحت الحال)) [٥] .

ومما يؤيد رأي أبي حيان في أنّ هذه الجمل مستأنفة أنّ أبا حاتم كان يقف على قوله ((وكنتم أمواتاً فأحياكم)) ثم يستأنف [٦] .

وقد ورد نظير له في قوله تعالى: ﴿ الأنفال التوبة يونس هود يوسف الرعد إبراهيم الحجر النحل الحج ﴾ العنكبوت، فقوله: ثم يعيده استئناف ؛ لأنَّ إعادة الخلق لم تقع فيقروّا برؤيتها [٧] .

وقد حكم الانباري على رأي الكوفيين في القياس بالفساد ، وذلك واضح في قوله : ((وأما قولهم : إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلح أن يقع حالاً، نحو (قاعد وقائم) قلنا : هذا فاسد ؛ لأنَّه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالاً)) [٨] .

وقد أكد الدكتور علي جابر المنصوري مجيء الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالاً وذلك للتعبير عن حكاية وقعت في الزمن الماضي، نحو قوله تعالى : ﴿ الرحمن الواقعة الحديد المجادلة نوح ﴾ البقرة : وقد عدَّ صيغة الماضي الواقع حالاً من القرائن المعنوية في الجملة لأنَّه يدل على الحال من خلال السياق وذلك لأنَّ تعيين معناه في زمن الحال أو وقت الحديث أي اذا كان يقصد به تأكيد حصول الحدث في الحال فيكون (ماضي اللفظ حالي الدلالة) نحو قولك لمن تريد أن تبيعه شيئاً : (بعتك هذا) [٩] .

يتضح مما تقدم أنَّ رأي البصريين هو الرأي الصحيح مقارنته بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب اذاماأُخذ على ظاهره لكن الاستعمال اللغوي مدعما بالآيات القرانية يقف الى جانب الكوفيين، فأذا ما حكّمنا القرائن السياقية في

الاستعمال اللغوي وجدناها تُقرِّب الماضي من زمن الحال او أنَّها تخلصه الى الحال احيانا فيكون الاستعمال اللغوي قد أتى بألفاظ الافعال الماضية ملبسةً بدلالة الحال.وإلاّ فإن مجيء الفعل الماضي حالا دون القرائن السياقية لايجوز؛ لأنَّه يتعارض مع المنطق.

رافع الفعل المضارع

اختص الفعل المضارع عن قسيميه الماضي والأمر بالاعراب، وأول من قال باعراب الفعل المضارع سيبويه ((فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في اوائلها الزوائد الاربع الهمزة والتاء والياء والنون)) [١٠]

واللافت للنظر أنَّ سيبويه ذكر حالتي النصب والجر قبل الرفع ولعلَّ مردْ ذلك الى الخفة والثقل في الحركة الاعرابية .

وقد اتفق النحويون بعد سيبويه من القدماء والمتأخرين على اعراب الفعل المضارع اذا لم تتصل بآخره نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون النسوة ولكن الخلاف كان في علة إعرابه [١١]، فالبصريون ذهبوا الى أنَّ المضارع اعرب لمشابهته الاسم في التخصص بعد الشيوع وقبوله لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات [١٢] بيدَ أنَّ الكوفيين ذهبوا الى أنَّه أُعرب لأنَّه تدخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة [١٣] .

ولعل المقصود بالمعاني المختلفة أنَّه يدل على جميع الأزمنة ابتداءً بالحاضر وانتهاءً بالمستقبل غير المنتهي ، والاوقات الطويلة ربما يكون زمن المستقبل ؛ لأنَّه زمن طويل غير منتهٍ .

ومثلما اختلف النحويون في علة اعراب المضارع اختلفوا في رافع الفعل المضارع ، إذ كانت لهم فيه آراء ومنها :

الرأي الأول : أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الأسم ((وإنما ضارعت أسماء الفاعلين انك تقول : إنَّ عبد الله ليفعل، وافق قولك : لفاعل حتى كأنك قلت : إنَّ زيداً لفاعل)) [١٤] . ويتمثل هذا الرأي برأي البصريين ومن حذا حذوهم [١٥] .

وقد استحق الفعل المضارع الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين [١٦]:

أحدهما : أنَّ وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ بتجرده من العوامل اللفظية وهو بذلك يشابه المبتدأ في استحقاقه للرفع .

والثاني : أن للفعل ثلاثة أحوال، هي : وقوعه موقع الاسم وحده نحو : زيد يقوم، ووقوعه موقع الاسم مع غيره نحو : أُريد أنْ تذهب، وألّا يقع موقع الاسم بنفسه أو مع غيره ، نحو : لم يقمَ زيد .

وقد ردَّ الكوفيون رأي البصريين وعللوا ردَّهم بأنَّه لوْ كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان يجب ان ينصب كما ينصب الاسم نحو: كان زيدٌ يقوم [١٧] بيدَّ أنَّ الانباري حكم على هذا الرأي بالفساد حيث قال : ((وأما قولهم : إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم : كاد زيدٌ يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال ، كاد زيد قائماً قلنا : هذا فاسد ؛ لأنّ الأصل أن يقال : كاد زيدٌ قائماً))[١٨].

الرأي الثاني : أنَّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وهو رأي الكوفيين ومنهم الفراء [١٩] وقد وافقهم ابن مالك [٢٠]، والاشموني [٢١] الرأي بيدَ أنَّ الانباري قال ((هذا فاسد، وذلك لأنَّه يؤدي الى ان يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين ان الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدّى قولهم إلى خلاف الاجماع وجب أنْ يكون فاسداً)) [٢٢] .

الرأي الثالث : أنَّ رافعه نفس المضارعة، وهو رأي ثعلب [٢٣]

الرأي الرابع : أنَّ رافعه حروف المضارعة، وقد نسب هذا الرأي الى الكسائي [٢٤]

ولم أجد من يؤيد هذا الرأي غير أني وجدت من يُفسِّده، فهذا ابن الوراق يقول : ((فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنَّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً، لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه ؛ لأنَّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع ؛ لأنَّه لو دخل عليه لكان يجب ان يبقى حكمها ، فيؤدي ذلك الى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال، فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم، والحروف في أوله موجودة ، علمنا أنهَّا ليست علة في رفعه)) [٢٥]

عند التمعن في رأي ابن الوراق نجد أنَّه واضح الصحة من وجهين :

الأول : لو وافقنا الكسائي في أن الزوائد هي الرافعة للفعل المضارع لسلمنا بأنَّ هذه الحروف هي داخلة عليه وليست جزءً منه كما أنَّ رأيه يعني أن الفعل المضارع خال من الحالة الاعرابية ثم دخلت عليه هذه الحروف ففرضت عليه حالة الرفع .

والثاني : أن دخول النواصب أو الجوازم على المضارع يؤدي الى اجتماع عوامل الرفع وعوامل النصب أو الجزم وهذا لا يجوز بأجماع علماء العربية .

وخلاصة القول أنَّ أنسب الآراء هو رأي البصريين وذلك لعدم اعتراض النحويين عليه أولاً وللدلالة التي قدمناها عند عرضه ثانياً .

ناصب الفعل المضارع بعد (لام) التعليل

من المعلوم أنَّ الفعل المضارع ينُصب بعد (أن، ولن، وكي) من غير واسطة وبلا خلاف، غير أنَّ هناك حروفا يُنصب المضارع بعدها مع وجود الخلاف في الناصب لهذا الفعل ، ومنها (لام) التعليل، وقد سميت بـ(لام) كي ؛ لأنها تتضمن معناها في العمل، وهذه (اللام) لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، ويجوز أن يتقدمها الايجاب أو النفي [٢٦].

وقد انقسم النحويون – آزاء عمل (لام) التعليل – على قسمين :

الأول : يرى أنَّ الفعل المضارع يُنصب بعد (لام) التعليل بـ(أن) مضمرة ، وهنا متمثل بالبصريين ومن حذا حذوهم [٢٧] ، وقد قال فيها سيبويه : ((وسألته[٢٨] عن معنى قوله أُريد لأن أفعل ، فقال : إنما يريد أن يقول : (إرادتي لهذا) كما قال عز وجل ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ صدق الله العظيم ج الزمر ، إنما هو أمرت لهذا))[٢٩] .

ومغزى كلام سيبويه واضح وهو أن المضارع يجب أن يسبق بأن في حالة التعليل سواء أكانت ظاهرة أم مقدرة بدليل أنها تؤول بمصدر مؤول من أن والفعل

المضارع وقد تبعه البصريون في ذلك ، فقد احتجوا بأنَّ الناصب للفعل (أن) المقدرة دون اللام، وذلك لأنَّ اللام من عوامل الاسماء، وعوامل الاسماء لا يجوز ان تكون عوامل للافعال، وقد اختيرت (أن) دون غيرها؛ لأنَّ الفعل معها يكون بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر [٣٠].

الثاني: يرى أنَّ الفعل منصوب بـ(اللام) نفسها من غير تقدير (أن)، وهذا الرأي متمثل بالكوفيين ومنهم الكسائي، الفراء[٣١]، وثعلب [٣٢].

وخير دليل على رأي الكوفيين هو قول الفراء في تصدِّيه في رد رأي البصريين : ((والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في : أردت وأمرت فتقول : أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ غَافِرِ فُصِّلَتْ الدُّخَانِ ﴾ ج الأنعام ، وقال في موضع آخر ﴿ ث ذ ﴾ ج ﴿ الزُّمَرِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يس الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ الدُّخَانِ ﴾ ج الأنعام... وإنما صلحت اللام في موضع أن أمرتك ؛ لأنهما يطلبان

المستقبل ولا يصلحان مع الماضي)) [٣٣] . لكنَّ ابان حيان ردَّ هذا الرأي بقوله : ((هذه لام كي، والنصب بأن مضمرة بعدها وهي جائزة الإضمار، إلّا إن جاء بعدها (لا) فيجب إظهارها)) [٣٤] .

وقد قدمَّ الفراء دليلا آخر وهو جواز الجمع بين اللام وكي، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلْمُجَادَلَةِ الْحَشْرِ الْمُتَحَنَّةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُدَّثِّرِ﴾ الحديد ، وجواز الجمع بين (اللام) و (كي) و (أن) [٣٥] ، نحو قول الشاعر [٣٦]:

أردْتُ لكيما أنْ تطيرَ بقربَتي فتتركها شنَّا ببيداءِ بُلْقعِ

وإنمّا جاز الجمع بينهن ؛ للاتفاق في المعنى والاختلاف في اللفظ، فإن جاز الجمع بين هذه الأحرف فمن باب أولى جواز مجيء أحدها مكان الآخر .

وقد اضاف الكوفيون دليلاً آخر على أنَّ (اللام) تنصب الفعل بنفسها هو أنَّه لا يمكن أن تُعد (لام) الخفض التي تعمل في الأسماء؛ لأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقال : (أمرت بتكرم) على تقدير : أمرت بأن تكرم [٣٧] .

بيدَ أن الانباري ردَّ هذا الدليل وتصدى له بقوله : ((وأما قولهم أنهَّا لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم على معنى : أمر بأن تكرم، قلنا : هذا فاسد، وذلك لأنَّ حروف الجر لا تتساوى، فإن اللام لها مزية عن غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي اغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت ؟ لأنَّ لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه، وكي وحتى في ذلك المعنى، إلا ترى أنك تقول : مدحتُ الأمير ليعطيني، وحتى يعطيني، فجاز أن تقدر بعدها (أن) وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر)) [٣٨]

ويبدو أنَّ الانباري لم يجانب الصواب بقوله هذا؛ لأنَّه وضَّح الفرق بين حروف الجر وكذلك التشابه بين أنَّ الاصح هو أن ينصب الفعل المضارع بعد (لام) التعليل بـ(أن) مضمرة .

أمَّا في قوله تعالى: ﴿الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ﴾ إبراهيم : فقد اختلف فيه المفسرون والنحويون، وكان الخلاف هو في عدِّ (اللام) للتعليل ام للجحد، ففريق منهم يرى أنهَّا للتعليل [٣٩] ، وفيها قال ابن هشام:((وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : ((وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)) في قراءة غير الكسائي بكسر (اللام) الاولى وفتح الثانية، أنهَّا (لام) الجحود، وفيه نظر؛ لأنَّ النافي على هذا غير (ما ولم)، ولاختلاف فاعلي (كان وتزول) ، والذي يظهر لي أنهّا : (لام) كي، وأنَّ (إن) شرطية، أي : وعند الله جزاء مكرهم)) [٤٠] .

ولـ (إن) في قراءة الكسائي في الآية الكريمة وجهان : الأول : أنهّا مخففة واللام فارقة وهو مذهب البصريين ، والثاني : أنهّا نافية و (اللام) بمعنى (إلّا) وهو مذهب الكوفيين [٤١] .

أمَّا الفريق الثاني فهو يرى أنَّ (اللام) في الآية الكريمة هي (لام الجحد) وممن قال بهذا الرأي الفراء [٤٢] ، والطبري [٤٣] ، والزجاج [٤٤] ، والنحاس [٤٥] ، والعكبري في احد قوليه[٤٦] ، والآلوسي في احد قوليه [٤٧] والحقُّ أنَّ عدَّ (اللام) للتعليل أصوب للاسباب الاتية :

الأول : أنّ حرف النفي لم يكن (ما أو لم) وفاعلي (كان وتزول) مختلفان كما قال ابن هشام .

والثاني : أنَّ (((اللام) لا تدخل على (إن) إذا كانت نافية)) [٤٨] وعدَّها نافية ((فيه معارضة لقراءة الكسائي ؛ وذلك لأنّ قراءته تؤذن بالاثبات ، وقراءة غيره

تؤذن بالنفي) [٤٩]

ولذلك ((وعلى هذا التخريج تتفق معاني القراءات أو تتقارب، وعلى تخريج النفي تتعارض)) [٥٠].

والذي يهمنا أن نبين أنَّ رأي البصريين ومن معهم هو الرأي الأصح في عدِّ الفعل المضارع المسبوق بلام التعليل منصوباً بـ(إن) مضمرة .

فعل الأمر وآراء النحويين فيه :

عُرف فعل الأمر بتعريفات شتى منها : أنَّه ((طلب ايجاد الفعل)) [٥١]، أو ((قول القائل لمن دونه افعل)) [٥٢] أو ((طلب فعل شيء ولا يسمى أمراً إلاّ إذا كان صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه)) [٥٣].

يرى البصريون أنَّ فعل الأمر هو ما جاء على صيغة (افعل) وهو أصل برأسه مبني على السكون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال ان تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما اعرب ما اعرب من الأفعال او بني منها على فتحة لمشابهة ما بالاسماء[٥٤] .

وقد تصدَّى الكوفيون لهذا الرأي برأي مخالف هو أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم لأنَّه مقتطع من المضارع [٥٥] ، فقالوا ((إنَّ فعل الأمر إذا كان بغير اللام معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة، لأنَّ الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام))[٥٦] نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلتَّوۡبَةِ يُونُسَ هُودٖ يُوسُفَ ٱلرَّعۡدِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡحِجۡرِ ﴾ يونس .

وعللوا ذلك في أن الأصل في الامر هو (لتفعل) إلّا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة اكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف [٥٧].

وقد ردَّ المبرد هذا الرأي بقوله : ((إذا قلت إذهب فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة فإن قال قائل الإضمار يعمل فيها قيل هذا فاسد من وجهين: أحدهما: أنَّ الفعل لا يعمل فيه الاضمار إلّا أن يعوض من العامل، والثاني: أنَّه لو كان ينجزم بجازم مضمر لكان حرف المضارعة فيه الذي به يجب الإعراب لأنَّ المضمر كالظاهر)) [٥٨].

أمَّا الانباري فكان رأيه أنَّ ((هذا فساد؛ لأنَّه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله ... ألا ترى أنهَّم قالوا في (لم يكن) : لم يَكُ ، فحذف النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في (لم يَصُنْ) : لم يَصُ ، ولا في (لم يَهُنْ) : لم يَهُ ؛ لأنَّه لم يكثر استعماله))[٥٩].

والدليل الثاني الذي قدمَّه الكوفيون هو أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم كالمضارع المسبوق بنهي نحو (لا تفعل) وقد حُمِلَ الأمر على المضارع؛ لأنهم يحملون الشيء على هذا كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر [٦٠] .

وقد ردَّ الانباري هذا الرأي ايضاً بقوله : ((حمل فعل الامر على فعل النهي في الاعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالأسم ؛ فيستحق أن لا يعرب، فكان باقياً على أصله في البناء))[٦١].

والواقع ما قاله الانباري؛ لأنَّ الأدلة التي قدمها الكوفيون غير مقنعة ومجانبة للصواب .

كما يمكن القول أنَّه لا شبه بين (افعلْ) و (لتفعل) كما أنَّه لا يمكن التعويض بواحدة عن الأخرى؛ لأنَّ صيغة (افعل) تدل على طلب فعل شيء ولكن في زمن المستقبل و (لتفعل) صيغة تكونت من لام الأمر و (تفعلُ) الذي هو للحاضر فدلت هذه الصيغة على طلب فعل الشيء في الوقت الحاضر .

وعند تأصيل مسألة الاعراب والبناء في فعل الأمر نجد أنّها تعود الى موضع خلاف النحويين في زمن فعل الأمر، وما آل اليه هذا الخلاف الى عدم عد

فعل الأمر مع أقسام الفعل عند الكوفيين واشتقاقه من المضارع عند البصريين [٦٢].

ذكر سيبويه أنَّ فعل الأمر قسم المستقبل لأنّه مطلوب الوقوع [٦٣]، أمّا الزمخشري فقد عرَّف به فقال : ((هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة)) [٦٤].

وقد ذهب جمهور النحويين وجماعة من الأصوليين الى أنَّ صيغة الأمر تدل على الحال [٦٥]، ومنهم من جمع بين (الحال) و (الاستقبال) [٦٦] أمّا ابن الحاجب فيرى أنّ صيغة الأمر تدل على (الاستقبال) لأنّ طلب الحاصل محال [٦٧].

كما أنَ المحدثين اختلفوا في دلالة الأمر على الزمن وعدم دلالته فالدكتور ابراهيم انيس يرى ان فعل الأمر يدل على الزمن بيدَ أنّه زمن المستقبل القريب أو البعيد [٦٨] نحو قوله تعالى : ﴿ الحج المؤمنون النور الفرقان الشعراء النمل ﴾ طه .

والاستاذ ابراهيم مصطفى يقول ((من الواضح أنَّ الأمر طلب فليس مما يبين به أزمان الخبر))[٦٩]. اي أنّه يرى أنّ الأمر صيغة إنشاء طلبي .

والدكتور احمد عبد الستار الجواري ينظر إلى الأمر بنفس النظرة فيقول : ((أمّا الأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به طلب القيام بالفعل وهو بالبداهة خال من معنى الزمن لأنّه ليس بخبر وإنما يكون معنى الزمن في الخبر)) [٧٠]

ويتفق الدكتور مهدي المخزومي مع من سبقه الرأي بأن فعل الأمر ليس بفعل لأنه خالٍ من الدلالة على الزمن ولا يبنى على المسند عليه، أي أنّه يفتقر الى الحدث والزمن[٧١]، والدكتور ابراهيم السامرائي تبع الكوفيين في ابعاد فعل الأمر عن أقسام الفعل لكنه يقف متحيراً أمام زمنه ؛ لأنَّ ((الحدث في هذا الطلب غير واقع إلّا بعد زمن التكلم وربما لم يرتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الاحداث)) [٧٢].

أما الدكتور قيس اسماعيل الأوسي فهو يرى أنّه لا فائدة في الاختلاف على دلالة فعل الأمر على الزمن، وأكثر ما يقال عنه : ((أنّه مبني لتضمنه معنى الأمر)) [٧٣] .

على الرغم من اتفاق فئة من المحدثين على خلو الأمر من الدلالة على الزمن لكننا نجد أنّ هناك من يرى أنّه يدلُّ على الزمن [٧٤].

وملخص القول أنَّ فعل الأمر لا يدل على الزمن لأنّه صيغة إنشائية تدل على الطلب فالمتكلم يطلب من المخاطب فعل الشيء دون ذكر الزمن كما أنَّ جملة

الأمر في اغلب احيانها لا تحتوي على قرائن يمكن الاستدلال بها على زمن الفعل، ومع هذا لا يستبعد ان تكون الدلالة الزمنية في فعل الأمر تنصرف الى الحال والاستقبال، ولعلَّ هذا يدعوا الى القول أنَّ الأمر يدل على الزمن، ولكنَّه زمنٌ غير محدد .

اسماء الأفعال والاختلاف في مفهومها

اسم الفعل هو اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه ، ويعمل عمله من غير ان يقبل علامته ويتأثر بالعوامل [٧٥] .

وقد تعددت الآراء في اسماء الأفعال، فالخليل يرى أنّ اسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الاعراب ، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل [٧٦]، وسيبويه يرى غير ذلك، فهي عنده أسماء، إذ قال : ((واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك لأنهَّا أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية)) [٧٧] أمّا ابو علي الفارسي فقد كان يتردد في إعراب اسم الفعل فتارة يعربه اسم فعل، وتارة أخرى يعربه ظرفاً وتارة ثالثة يقول إنه ظرف سمي به الفعل كعندك ودونك[٧٨]، وذهب المازني الى أنَّ بعضها مفعولات بأفعال مضمرة نحو هيهات وشتان ، وهي منصوبة [٧٩].

وقد قال جماعة من البصريين برأي آخر مخالف ، وهو أنَّ اسماء الأفعال نائبة عن المصادر والمصادر نائبة عن الأفعال[٨٠]، وقد رُدَّ هذا الرأي لسببين[٨١] : اولهما : أنَّ المصادر لم توضح للدلالة على الزمان ولو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر، لم يكن دالاً على الزمان ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر .

والثاني: أن المصادر النائبة عن الافعال معربة ؛ واسماء الافعال مبنية .

أمّا المبردُ فرأيه منفرد يقضي بأنَّ اسم الفعل لا ينقاس في شيء أصلاً ، وأنَّه يجب الاقتصار منه على ما سمع من العرب، وقياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء[٨٢].

وقد تصدى الكوفيون لجميع الآراء برأي مخالف يقضي بأنَّ اسماء الافعال هي افعال حقيقية ؛ لأنها تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل من الحدث والزمان[٨٣] بيدَ أنَّ هذا الرأي فُنِّد للاسباب الآتية [٨٤]:

أنَّ اسماء الافعال ليست على صيغ الافعال المتعارف عليها .

أنَّ منها ما ينون ، والفعل لا ينون .

بعض اسماء الافعال جاءت على حرفين نحو : (مه وصه) والفعل لا يأتي على حرفين .

الافعال تتصل بضمائر الرفع البارزة واسماء الافعال لا تتصل بها .

يتصل فعل الأمر بنون التوكيد لكن ما دل على الأمر من اسماء الافعال لا يتصل بها .

ومثلما اختلف القدماء في اسماء الافعال اختلف المحدثون ايضاً ، فمنهم من يرى أنَّها اسماء مبنية تستعمل بمعنى الفعل ولا تقبل علاماته [٨٥].

ومنهم من يرى أنهَّا صيغ محولة تنوب عن فعل الأمر [٨٦] بيد أنَّ مجموعة من المحدثين اتفقت على أنها أفعال شاذة متخلفة [٨٧].

ومهما يكن من تضارب في الآراء فالرأي الأرجح أنَّ اسماء الافعال ((الفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها)) [٨٨] والغرض من استعمالها هو الاتساع في اللغة أو الايجاز والاختصار أو المبالغة أو التوكيد [٨٩].

ومن المعلوم أنَّ اسم الفعل يحتفظ بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع إلا إذا كان متصلا بـ(كاف الخطاب) نحو : عليك ودونك وهاك فإنَّها تتصرف بما يناسب المخاطب نحو : هاكَ ، وهاكم ، وهاكِ [٩٠] .

أمّا عملها فهي تقوم بعمل الفعل الذي تنوب عنه فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً؛ لأنهّا الفاظ مصوغة صياغة مخصوصة تستعمل للدلالة على معنى الفعل.

تقديم معمول اسم الفعل عليه

اختلف النحويون في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه وانقسموا بإزاء ذلك عدة أقسام :

الأول : أنَّه لا يجوز تقدم معمول اسم الفعل عليه ، وهو ما ذهب اليه البصريون والفراء [٩١] ودليلهم في عدم جواز تقدم المعمول هو أنَّ اسماء الافعال هي فرغ على الأفعال في العمل لقيامها مقامها فأذا تقدمت هذه المعمولات على اسماء الافعال جرت مجراها وتساوى الفرع بالأصل وهذا غير جائز في العربية [٩٢]

والثاني: أنَّه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو ما عليه الكوفيون وفي مقدمتهم شيخهم الكسائي[٩٣] وأدلتهم في ذلك النقل والقياس، أمّا النقل فهو قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ النساء : والتقدير عندهم : عليكم كتاب الله ، أي: الزموا كتاب الله ، فنصبوا (كتاب) بـ(عليكم) [٩٤].

لكنَّ هذا الرأي لم يلقَ القبول من المفسرين والنحويين؛ لأنَّ (كتاب الله) منتصب على المصدرية والعامل فيه فعل مقدر تقديره (كتب كتاباً الله عليكم) دلَّ

عليه ما سبقه من قوله تعالى : ﴿الْأُخْتَيْنِ﴾ النساء ؛ لأنَّ فيه دلالة على أنَّ ذلك مكتوب عليهم ، فلما قدِّر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتاب الله عليكم ، ثم اضيف المصدر الى الفاعل [٩٥].

وقول الشاعر[٩٦]:

يا أيّهَا المَائحِ دُلوي دُونَكاَ . إنّي رأيت الناسَ يحمدونكا

وقد استشهد الكسائي بهذا البيت على أنَّ (دلوي) مفعول به منصوب بأسم الفعل المذكور بعده تعضيداً لرأيه الذي يقول بأنَّ أسم الفعل يعمل متأخراً في معموله المتقدم عليه[٩٧]. وقد تصدى جمهور النحاة الى هذا الرأي ورفضوا كون(دلوي) منصوباً باسم الفعل (دونك) ؛ لأنّه أمّا أن يكون خبراً لمبتدأ مقدر، تقديره (هذا دلوي دونكا) او مبتدأ خبره الجملة التي بعده [٩٨] ، أو مفعولاً لفعل محذوف يفسره اسم الفعل تقديره (خُذ دلوي دونك) .

وهذا الرأي صائب؛ لأنَّ اسم الفعل لا يعمل متأخراً فيما قبله. غير أنّ ابن مالك جوز ذلك سائراً على خطى الكسائي [٩٩].

وأمّا القياس، فقد احتجّ الكوفيون بأنَّ هذه الالفاظ قامت مقام الفعل ففي قوله : (عليك زيداً وعندك ودونك) تعني (الزم زيد أو تناوله وخذه) ولو قدمت المفعول لكان جائزاً عندهم تقديمه على الفعل وكذلك ما قام مقامه، أي اسم الفعل[١٠٠].

وقد ردَّ النحويون على هذا الرأي بأنه ((فاسد؛ وذلك لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله ، وأمّا هذه الالفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما اعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها))[١٠١].

ونافلة القول أنَّ معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه كما أنَّه لا يجوز أن يعمل اسم الفعل متأخراً اعتماداً على أصول الصناعة النحوية في أنَّ الفرع لا يتساوى بالأصل وليت الكسائي جانب ما رآه صحيحاً لئلا يخرج عن كوكبة المفسرين والنحويين في هذه المسألة .

الفعل في باب ظنَّ للمجهول

يُعد البناء للمجهول من السمات التي اتصفت بها اللغة العربية . وينماز بأنَّ له خصوصية ؛ لأنَّ بنية الجملة العربية تتكون عادةً من المسند والمسند إليه والفضلة وعلاقة قائمة بين هذه الاركان هي علاقة الاسناد فيطرأ عليها البناء للمجهول فيحذف ركن اساس من هذه الأركان وهو المسند إليه وتحلُّ الفضلة محله . وهذه العلاقات تتم بمنح الفعل علامة الرفع لنائب الفاعل ثم أنَّ الفضلة أو المفعول به يحمل دلالته السابقة مع الدلالة اللفظية التي حصل عليها من إنابته للفاعل.

قال سيبويه في النائب عن الفاعل ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَ فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدَ إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله الى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء ما يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرَّغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل)) [١٠٢] .

وهو بهذا القول يوضح جميع أركان تركيب البناء للمجهول والعلاقة الاسنادية بينها .

وأحسب أنَّ مصطلح (نائب فاعل) جاء متأخراً؛ لأنَّ المصطلح القديم يُعرف بـ(المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) أو (المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به)[١٠٣]

ويبدو جلياً أنَّ القدماء والمتأخرين لم يختلفوا في البناء للمجهول في العربية وهذا ما تبين من تعريفاتهم له [١٠٤] ، وكذلك في مشابهة النائب عن الفاعل للفاعل؛ لأن الفاعل عندهم ((عبارة عن اسم صريح أو مؤول به إسند إليه فعلٌ أو مؤول به ، مقدم عليه بالاصالة واقعاً منه أو قائماً به)) [١٠٥] ، أي الذي أُسند إليه الفعل أو الذي فعل الفعل أو قام به ، ونائب الفاعل هو الذي أُسند إليه فعل بُني للمجهول، ومما يدلُّ على مشابهة نائب الفاعل للفاعل أنَّ بعضهم نعتَ النائب عن الفاعل فاعلاً ، وهذا ما فعله الجرجاني في قوله : ((واعلم أنَّ الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من ان يسند الفعل الى الاسم مقدماً عليه فلا افصل من ضَرَب زيدٌ وضُربَ زيدٌ في جواز تسمية كل منها فاعلاً)) [١٠٦] وتبعه الدكتور مهدي المخزومي في ذلك [١٠٧]

ولأنَ (ظنَّ واخواتها) أفعال، لذا يشملها البناء للمجهول ولكنَّ هذه المسألة – أي بناء ظنَّ واخواتها للمجهول – باتت موطن خلاف بين النحويين

بسبب تعدي هذه الأفعال الى مفعولين اصلهما مبتدأ وخبر [١٠٨] .

لم يجوِّز بعض النحويين بناء (ظن واخواتها) للمجهول؛ للزومها [١٠٩] أي لاكتفائها بمفعول واحد ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : چ ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٣﴾ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٥﴾ ﴾ چ التكوير .

وفئة اخرى جوزت بناء (ظن واخواتها) للمجهول، وذلك باحلال المفعول الاول محل الفاعل ليكون نائباً عنه ((فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب وذلك قولك: أُعطي زيدٌ درهماً وكسي أخوك ثوباً وظُنَّ عبد الله أخاك)) [١١٠] .

والخلاف هنا في الناصب للمفعول الثاني الذي حل محل الأول عند البناء للمجهول، من النحويين من يرى أنَّ الناصب له هو ما كان ينصبه قبل البناء للمجهول [١١١] وقد تصدى ابن عصفور لهذا الرأي وأتهمه بأنَّه ((فاسد ؛ لأنَّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز ابقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ألاّ ترى أنَّ المعنى ليس إلّا على

اسناد الفعل للمفعول)) [١١٢] ومنهم من يرى أنّه انتصب على أنّه خبر، أي أنهم قرنوه بخبر (ما) المشبهة بـ(ليس)، وهذا مذهب الزجاجي ((وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ)) [١١٣].

بيد أنَّ ابن عصفور ردَّ هذا الرأي ايضاً ووصفه بالفاسد ؛ لأنّه يرى أنَّ خبر (ما) هو خبر في الأصل أما المفعول الثاني لـ(ظنَّ وأخواتها) فهو ليس بخبر.[١١٤]

وأحسب أنَّ رأي الزجاجي صحيح لذلك يمكن الرد على ابن عصفور بأنَّ المفعول الثاني لـ(ظنَّ واخواتها) نحو : أعطى محمدٌ زيداً كتاباً ، أي (كتاباً) هو في الأصل خبر للمبتدأ (زيد) فلما بنيت الجملة للمجهول بقي محتفظاً بخصوصيته الخبرية لوجود الرافع الأصل له وهو (زيد) رغم أنّه حلَّ محل المفعول الأول .

الخلاصة:

١. تبين لنا أن (الفساد) وصف لحكم نحوي يطلقه النحويون على الحكم الذي لايأتي على الوجه المقصود او انه ينحرف عن القاعدة .

٢. لايثبت الفساد على حالة اعرابية معينة وانما هو رأي مختلف عن الآراء التي تتماز بها الظاهرة النحوية غير خاضع لحكم اعرابي معين

٣. يدخل مصطلح (الفساد) في الدراسات اللغوية عامة،وكذلك في العلوم الاخرى .

٤. قد يكون الفساد خاضعا في بعض الاحيان للميل الشخصي في وصف الحكم النحوي .

٥. شملت اراء النحويين المنعوتة بالفساد الفعل كونه احد اقسام الكلم واهم اجزاء الجملة العربية .

هوامش البحث

---

[١] ينظر : الانصاف : ١/٢٠٥-٢٠٦ ،مسألة(٣٢)، شرح المفصل : ٢/٦٥ .

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١/٢٠٥-٢٠٦ .

[٣] الكشاف : ١/٢٦٩.

[٤] ينظر : البحر المحيط : ١/١٣٠ .

[٥] البحر المحيط : ١/١٣٠ .

[٦] ينظر : المكتفى في الوقف والابتداء ، لابي عمرو الداني : ١٢١.

[٧] ينظر : مغني اللبيب : ٢/٤٢٩.

[٨] الانصاف : ١/٢٠٨-٢٠٩،مسألة(٣٢).

[٩] ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٩١-٩٤ .

[١٠] الكتاب : ١/٣ .

[١١] ينظر : الانصاف : ٢/٤٤٦، مسألة (٧٣)..

[١٢] ينظر : الانصاف :٢/٤٤٦ ، مسألة (٧٣) ،شرح التصريح : ١/٦٦ ، شرح المفصل : ٧/١٢.

[١٣] ينظر : الانصاف :٢/٤٤٦، مسألة (٧٣) ، شرح الاشموني : ١/٦٤ .

[١٤] الكتاب : ١/٣ .

[١٥] ينظر : علل النحو : ١٨٧ ، اللمع : ١/١٢٣ ، المفصل : ١/٣٢٣ ، الانصاف : ٢/٤٤٩ ، مسألة (٧٣) ، شرح الكافية الشافية : ٣/١٥١٩ ، توضيح المقاصد : ٣/١٢٢٨ ،

شرح الاشموني : ٣٨/٣ .

[١٦] ينظر : علل النحو : ١٨٧-١٨٨ .

[١٧] ينظر : الانصاف : ٤٤٨/٢ ، مسألة (٧٣) .

[١٨] الانصاف : ٤٥٠/٢.

[١٩] ينظر : علل النحو : ١٨٨ ، الانصاف : ٤٤٩/٢، مسألة (٧٣) ، توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ .

[٢٠] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ .

[٢١] ينظر : شرح الاشموني : ١٧٨/٣ .

[٢٢] الانصاف : ٤٤٩/٢، مسألة (٧٣) ، وينظر : علل النحو : ١٨٨ .

[٢٣] ينظر : توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ ، شرح الاشموني : ١٧٨/٣ .

[٢٤] ينظر : علل النحو ١٨٨ ، توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ ، شرح الاشموني ١٧٨/٣ .

[٢٥] علل النحو : ١٨٨ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٣١ .

[٢٦] ينظر : اللامات للزجاجي ٦٦-٦٧، رصف المباني : ٢٢٤-٢٢٥ ، الجنى الداني : ١٥٧ .

[٢٧] ينظر : اللامات : ١٦٠ – ١٦١، الخاطريات لابن جني : ٥٦ ، الانصاف : ٤٧٠/٢،مسألة (٧٣)، البحر المحيط : ٤٥٥/٦.

[٢٨] يعني : الخليل .

[٢٩] الكتاب : ١٦١/٣ .

[٣٠] ينظر : الانصاف : ٢/ ٤٧٠، مسألة (٧٣) .

[٣١] ينظر : معاني القرآن : ٢٢٠/١ ، الانصاف : ٤٦٩/٢، مسألة (٧٣).

[٣٢] ينظر : الجنى الداني : ١١٥ ، همع الهوامع : ٢٩٨/٢.

[٣٣] معاني القرآن : ٢٦١/٢.

[٣٤] البحر المحيط : ٢٦٨/١.

[٣٥] ينظر : معاني القرآن : ٣٦٢/١.

[٣٦] البيت من (الطويل) ، لم ينسب لقائل ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٢/١ ، شرح المفصل : ٢٣٠/٤ ، ١٣١/٥ ، شرح الرضي : ٤٩/٥.

[٣٧] ينظر : الانصاف : ٤٦٩/٢ – ٤٧٠ ،مسألة(٧٣).

[٣٨] الانصاف : ٤٧١/٢، مسألة (٧٣).

[٣٩] ينظر: اللامات : ١٦٠-١٦١ ، الخاطريات : ٥٦ ، البحر المحيط : ٤٥٥/٦ ، مغني اللبيب : ٢١٥/١.

[٤٠] مغي اللبيب : ٢١٥/١.

[٤١] ينظر : الدر المصون : ١٢٧/٧ .

[٤٢] ينظر : معاني القرآن : ٧٩/٢ .

[٤٣] ينظر : تفسير الطبري : ٢٤٦/١٣.

[٤٤] ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١٦٦/٣ .

[٤٥] ينظر : اعراب القرآن : ٢٣٤/٢.

[٤٦] وهو مع الفريق الاول في قوله الاخر ،ينظر : التبيان : ٢٣٤/٤.

[٤٧] ينظر : روح المعاني : ٣٦٢/٨.

[٤٨] اللامات : ١٦٠-١٦١.

[٤٩] الدر المصون : ١٢٧/٧.

[٥٠] البحر المحيط : ٤٥٥/٦.

[٥١] البحر المحيط : ٢٩٣/١ .

[٥٢] التعريفات : ٤٠ .

[٥٣] النحو الوافي : ٢٧٦/٤ .

[٥٤] ينظر : الانصاف : ٤٣٥/٢ ، مسألة (٧٢)، همع الهوامع : ١٦/١ ، النحو الوافي : ٤٨/١ .

[٥٥] ينظر : همع الهوامع : ١٥/١.

[٥٦] الانصاف : ٤٣٦/٢، مسألة (٧٢).

[٥٧] ينظر : الانصاف : ٤٣٦/٢، مسألة (٧٢).

[٥٨] المقتضب : ٤/٢.

[٥٩] الانصاف : ٤٣٩/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦٠] ينظر : الانصاف : ٤٣٠/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦١] ينظر : الانصاف : ٤٣٠/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦٢] ينظر : الكتاب : ١٢/١ ، المفصل : ٢٣٦ ، احياء النحو : ٦.

[٦٣] ينظر : الكتاب : ١٣٧/١-١٤٤ .

[٦٤] المفصل : ٢٣٦.

[٦٥] ينظر : حاشية القزويني على القوانين . السيد علي القزويني : ٩٧/١.

[٦٦] ينظر : المصدر نفسه .

[٦٧] ينظر : شرح الكافية : ٢٦٧/٢.

[٦٨] ينظر : من اسرار اللغة : ١٤٧.

[٦٩] احياء النحو : ٦ .

[٧٠] نحو الفعل : ٣٠ ، وينظر : نحو التيسير : ١١٦ .

[٧١] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠.

[٧٢] الفعل زمانه وابنيته : ٢٢ .

[٧٣] اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٢٢ .

[٧٤] ينظر : من اسرار اللغة : ١٤٧ ، معاني النحو : ٤١٨/١ ، والفعل والزمن : ٩٤ .

[٧٥] ينظر : أوضح المسالك : ٧٨/٤ ، وقد وافقه الاخفش وابن مالك الرأي ، ينظر : اوضح المسالك : ٧٩/٤ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣ .

[٧٦] ينظر : مغني اللبيب : ٦٤٥/٢ .

[٧٧] الكتاب : ١١٢/١.

[٧٨] ينظر : الخصائص : ٢٠٦/١.

[٧٩] ينظر : همع الهوامع : ١٧/١.

[٨٠] ينظر : شرح التصريح : ٢٨١/٢ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣.

[٨١] ينظر: اوضح المسالك : ١٧٨/٤ .

[٨٢] ينظر : اوضح المسالك : ٧٩/٤ ، شرح التصريح : ٢٨٢/٢ .

[٨٣] ينظر : شرح التصريح : ٢٨١/٢ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣ .

[٨٤] ينظر : اوضح المسالك : ٤/ ٧٨-٧٩ .

[٨٥] ينظر : معجم الافعال الجامدة ، اسماء ابو بكر محمد : ٣٢ ، العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨، الهادي في قواعد اللغة العربية : ٤٥.

[٨٦] ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٦٩ ، دلالة الفعل في القرآن الكريم : ٦٨ .

[٨٧] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٩٣-١٩٤، في النحو العربي قواعد وتطبيق :١٣٤، اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣-١١٥ .

[٨٨] شرح ابن عقيل : ٣٠٢/٣ ، الكافية في النحو : ٦٨/٢ .

[٨٩] ينظر : الخصائص : ٤٩/١، شرح المفصل : ٢٥/٤.

[٩٠] ينظر : معجم الأفعال الجامدة : ٣٣ .

[٩١] ينظر : الانصاف : ١٨٤/١، مسألة (٢٧)، اوضح المسالك : ٨٦/٤ .

[٩٢] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١، مسألة (٢٧) ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ .

[٩٣] ينظر : الانصاف : ١٨٤/١، مسألة (٢٧)، اوضح المسالك : ٨٦/٤ ، شرح التصريح : ٢٩١/٢، همع الهوامع : ١٢٠/٥ .

[٩٤] ينظر : اوضح المسالك : ٨٦/٤ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ .

[٩٥] ينظر : الانصاف : ١٨٦/١ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ ، همع الهوامع : ١٢٠/٥ .

[٩٦] البيت من (الرجز) وقد نسب لجارية من بني مازن، ينظر : امالي الزجاجي ٢٣٧ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٤/٣ .

[٩٧] ينظر : الانصاف : ١٨٤-١٨٥ ، اوضح المسالك : ٨٧/٤ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١.

[٩٨] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١ ، اوضح المسالك : ٨٧/٤ .

[٩٩] ينظر : شرح التصريح : ٢٩٢/٢ .

[١٠٠] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ -٢٢٩.

[١٠١] الانصاف : ١٨٩/١ ، وينظر : شرح المفصل : ٢٢٩/١ .

[١٠٢] الكتاب : ٣٣/١.

[١٠٣] ينظر : الأصول في النحو : ٧٦/١.

[١٠٤] ينظر : المفصل : ٢٥٨ ، شرح المفصل : ٦٩/٧ ، شرح الوافية : ٣٥٨ ، الفوائد الضيائية : ٢٧٠/٢ ، المطالع السعيدة : ٢٧٣/٢.

[١٠٥] قطر الندى وبل الصدى : ٢٩١-٢٩٢.

[١٠٦] ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٣٤٦/١ .

[١٠٧] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٥.

[١٠٨] ينظر : علل النحو : ٢٨٦ .

[١٠٩] ينظر : شرح المفصل : ٣٣٨/٧.

[١١٠] المقتضب : ٥٠/٤ ، وينظر : اللمع : ٣٣ .

[١١١] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤٤ .

[١١٢] المصدر نفسه .

[١١٣] الجمل : ٩٠ .

[١١٤] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- إحياء النحو : الدكتور إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩.
- اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : الدكتور قيس اسماعيل الأوسي ، بغداد ١٩٨٢م .
- الأصول في النحو :محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ،الطبعة الثالثة ،عالم الكتب بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت (د . ت).
- الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب ، بيروت . لبنان ١٩٩٦ م .
- البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد معوّض، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ٢٠١٠ م .

- التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وفهرسه محمد عبد الحكيم القاضي، الطبعة الاولى، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أمّ قاسم (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق احمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت - لبنان ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م ، محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة (د . ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والاستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : محمد بنْ علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الاولى، مكتبة الصفا، القاهرة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- حاشية القزويني على القوانين : السيد علي القزويني، بهامش القوانين، طبع الحجر بإيران (د.ت).
- الخصائص: صنعة ابي الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، التراث ١٩٩٩ م .
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون: احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور احمد محمد الخراط ، دار القلم . دمشق ، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : احمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور احمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ)، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان (د.ت).
- شرح ابن عقيل : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ابو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيس (ت ٩٠٠هـ)، قدم له ووضع هواشمه وفهارسه حسن محمد ،الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ٢٠١٠م.
- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبدالله الازهري (ت٩٠٥ هـ) تحقيق احمد السيد سيد احمد ، دار التوقيفية للتراث - القاهرة (د.ت) .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق : الدكتور صاحب ابو جناح ، وزارة الاوقاف العراقية ١٤٠٠هـ -١٤٠٢هـ .
- شرح الرضي على الكفاية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية ، موسسة الصادق للطباعة والنشر (د.ت) .
- شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية :نور الدين عبد الرحمن الجامي دراسة وتحقيق الدكتور اسامة طه الرفاعي، الطبعة الاولى دار الافاق العربية ،القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- شرح المفصل: للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق احمد السيد السيد احمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د.ت) .

- شرح الوافية نظم الكافية :ابو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)،دراسة وتحقيق الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الاداب، النجف الاشرف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : الدكتور محمود سليمان ياقوت ،دار المعارف الجامعية ١٩٨٥م .
- العقد الفريد : ابو عمر شهاب الدين المعروف بإبن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ)،الطبعة الاولى دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ .
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الورّاق (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق محمود محمد محمود نصّار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت. لبنان ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الفعل زمانه وابنيته : الدكتور ابراهيم السامرائي ،الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بغداد ١٩٨٠م .
- الفعل والزمن :الدكتور عصام نور الدين ،الطبعة الاولى بيروت ١٩٨٤م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه :الدكتور مهدي المخزومي ،منشورات المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث :الدكتور مهدي المخزومي ،الطبعة الاولى ،شركة ومطبعة البابي الحلبي ،مصر ١٩٦٦م.
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الرابعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ٢٠٠٦ م .
- اللامات :ابو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)،تحقيق الدكتور مازن المبارك،المطبعة الهاشمية دمشق ١٩٦٩م.
- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكّرم بن علي بن منظور (ت ٧١١ هـ) ،بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين ،دار الحديث ،القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- اللغة العربية معناها ومبناها :الدكتور تمام حسان ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- اللمع في العربية : ابو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن الطبعة الاولى ،مطبعة العاني بغداد ١٩٨٢م.
- مجمع البيان : الامام السيد ابو علي الفضل بن الحسين الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، الطبعة الاولى ،الاميرة لبنان ٢٠٠٩م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين دار الرسالة للطباعة بغداد ١٩٧٧م.
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني محمد علي النجار ، والجزء الثالث الدكتور عبد الفتاح شبلي، دار السرور (د.ت) .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده الشيليّ ، دار الحديث - القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- معاني النحو : الدكتور فاضل السامرائي ،الطبعة الثانية ،بيت الحكمة بغداد ١٩٨٩م.
- معجم الافعال الجامدة : اسماء ابو بكر محمد ،الطبعة الاولى ،دار الكتب العلمية،بيروت ١٩٩٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، شارع العباسية ، القاهرة (د.ت) .
- المفصل في علم العربية : ابو القاسم الزمخشري،دار الجيل بيروت (د.ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- من اسرار اللغة :الدكتور ابراهيم انيس، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ١٩٧٢م.
- نحو التيسير : الدكتور احمد عبد الستار الجوأري، جمعية العلوم والثقافة، بغداد ١٩٦٢م.
- نحو الفعل : الدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.
- النحو الوافي مع ربطه بالاساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف القاهرة (د.ت).
- الهادي في قواعد اللغة العربية: حلمي محمد عبد الهادي، الطبعة الاولى ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، والاستاذ عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

الرسائل والاطاريح الجامعية

- دلالة الفعل في القرآن الكريم :هاتف بريهي شياع الثويني، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة الكوفة ٢٠٠٠م.

Nooraldeenali123@gmail.com

مزيَّة الأصل على الفرع في شرح المفصَّل لابن يعيش(٦٤٣هـ) في باب الحروف المختصة بالأسماء

هدى كاظم وحيد
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية

الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية
Sabah55@gmail.com

ملخص البحث

دأب النحويون منذ بداية التأليف النحوي على وضع مجموعة من القواعد والأحكام التي تسهل على الدارس معرفة أحكام هذه اللغة والغوص في بحورها، فكان من بينها مسألة الأصل والفرع، إذ حاولوا جمع المتشابهات في العمل في باب واحد وجعلوا لهذا الباب أمّاً انمازت عن سائر أخواتها بخصائص أهّلتها لأمية هذا الباب، ومن دراستنا لموضوع الأصل والفرع عند ابن يعيش في باب الحروف المختصة بالأسماء ثبت لنا بما لا يقبل الشك متابعة ابن يعيش لمَنْ سبقه في جعله البساطة في التركيب وكثرة الدوران في الكلام وسعة التصرف مزيّة للأصل على الفرع.

الكلمات المفتاحية: اصل، فرع، مزية، ام الباب، ابن يعيش.

Abstract

The grammarians established the rules of grammar to facilitate the process of learning the language. Accordingly, they bring together the grammatical aspects that share the same characteristics under one class and they make to each class a head which has some characteristics that distinguish it. Ibn Yae'esh followed the same route in distinguishing the head of the class.

keyword : Origin. Brach. Privilege. Umdoor.Ibn Yaeesh.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد الرسول الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين اجمعين، أما بعد

فيُعدّ الحرف القسم الثالث من أقسام الكلمة بعد الاسم والفعل[١]، ومما هو معلوم أنَّ النحاة قد قسَّموا الكلمة إمّا بحسب دلالتها على(اسم، وفعل، وحرف) أو بحسب حركة حرفها الأخير على(مبني، ومُعْرَب)[٢]، أمّا الحرف فهو ما وُضِع لمعنى في غيره[٣]، على العكس من الاسم الذي قد يستغني عن الفعل بنفسه والفعل الذي لا يستغني عن الاسم فهو مفتقرٌ إليه وفرعٌ عليه[٤]، ولمّا كانت الحروف قد وُضِعت لتدلّ على معانٍ في غيرها فهذا يعني أنَّها قد تدخل على الأسماء أو على الأفعال أو على كليهما، ومن هنا قُسِّمت على قسمين:(عاملة، وغير عاملة)[٥]، فأما الحروف العاملة فهي الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء فقط مثل حروف الجر، وحروف القسم، والأحرف المشبهة بالفعل، أو قد تختص بالدخول على الأفعال فقط كحروف النصب والجزم والشرط وغيرها[٦]، فالحرف يعمل متى ما كان مختصاً[٧]، أمّا القسم الثاني من الحروف فهي غير العاملة التي لا تختص بالدخول على الأسماء أو على الأفعال بل تدخل عليهما معاً أي إنَّها مشتركة بينهما نحو حروف العطف والنداء والاستثناء والنفي وغيرها.

وبالنظر لأهمية هذه الحروف فقد أُلِف كثير من المصادر التي عُنِيت بدراستها، أمّا من ناحية العمل فَقُسِّمت على عوامل وهوامل، أو من ناحية التركيب فقُسِّمت إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية، أمّا الزمخشري فقد قسَّمها من ناحية الاختصاص إذ بدأ بذكر الحروف المختصة بالأسماء ثم المختصة بالأفعال ثم المشتركة بينهما[٨] وتابعه ابن يعيش شارح